دور الإرساليات التبشيرية في مشكلة جنوب السودان
(قراءة في تقرير وزارة الداخلية السودانية – مارس 1964م)

أ.د.محمد أبو محمد إمام

أستاذ التاريخ – جامعة السودان المفتوحة

المستخلص:

تناول هذا البحث دور الإرساليات المسيحية في مشكلة جنوب السودان (قراءة في تقرير وزارة الداخلية السودانية – مارس 1964م) كانت فترة الحكم التركي المصري للسودان 1820 – 1885م مقدمة لدخول عدد من الجاليات الأوربية والتركية والمصرية إلى بلاد السودان، وقد اعتبر المبشرون أن فتح محمد علي باشا للسودان يعد علامة بارزة في تاريخ المسيحية في السودان. أما في عهد الحكم الثنائي (الإنجليزي – المصري) في السودان، فإن الحكومة في بداية أمرها؛ لم تسمح بعمل المنظمات التبشيرية في البلاد خوفاً من إثارة المشاعر الدينية لدى المواطنين في الشمال، وإعادة التجربة المهدية، إلا أنها لم تلبث أن رضخت لضغوط المنظمات العالمية التبشيرية، فسمحت للإرساليات بمباشرة عملها في البلاد وخاصة في الجنوب الذي وجد فيه القساوسة والمبشرون بيئة ملائمة للعمل. وقد تولت الإرساليات تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والغذاء والكساء لمواطني الجنوب، وعن طريق التعليم والكنائس زرعوا في نفوس الجنوبيين الفتن والبغضاء والكراهية نحو مواطني الشمال المسلم، وأوغروا صدورهم، وشحنوها بالغل، وحرضوهم على أهل الشمال، وأنشأوا بعض الحركات الكاثوليكية العسكرية المتعصبة مثل حزب (سانو) وغيره من الواجهات الأخرى. ولما رأت حكومة الفريق إبراهيم عبود أن المنظمات التبشيرية قد تعدت حدود صلاحياتها، سنت قانون المنظمات التبشيرية في عام 1962م، للحد من نفوذ هذه المنظمات، إلا أنها لم تلتزم فقامت حكومة عبود بوضع حدٍ لهذه التجاوزات، وطردت القساوسة والمبشرين من السودان، وكان رد فعل المنظمات التبشيرية ووسائل الإعلام العالمية عنيفاً تجاه هذا القرار. كان ذلك كله عملاً تمهيدياً متفقاً عليه لفصل جنوب السودان عن شماله وقد تم لهم ذلك في يوليو 2011م.

Abstract:

This research dealt with the role of the Christian missionaries and its involvement in the conflict in South Sudan, and the deepening of the conflict between the North and South.The period of Turkish – Egyptian rule in the Sudan 1820 – 1885 was a prelude to the entry of a number of Europeans, Turkish, Egyptians communities to the Sudan. The missionaries considered that Mohamed Ali Pasha's conquest of Sudan was a milestone in the history of Christianity in Sudan. In the era of the Anglo – Egyptian (Condominium) rule, the government was initially reluctant to allow missionaries to operate in Sudan for fear of provoking religious feelings among Muslims, and re experience the Mahadist. However, the government soon relented to the pressures of the international missionary organizations, and allowed the missionaries to start their work in the Country, especially in the South where priests and missionaries found a suitable environment to do their job. The missionaries took over the provision of education, health and social services, food and clothing to the southerners. These missionaries Charged the Souls of Southerners with hatred and antagonism towards the Northerners and they have honed that hatred through years of practice. General Ibrhaim Abboud, the political leader of the Sudan, nationalized missionary schools in the South, and subsidized Muslim educational institutions and mosques in process of the national sovereignty. The missionaries protested against the Sudan government decision, this led the government to suspend the activities of these missionaries and expelled the priests. The reaction of the international missionary organizations was very tough towards this decision. In 2011 after decades of Civil War and the loss of more than two million lives, South Sudan separated from the North, and became independent country as the outcome of these missionaries activities.

دور الإرساليات التبشيرية في مشكلة جنوب السودان:

خضع السودان في الفترة من 1821 – 1885م لفترة حكم عرفت في التاريخ السوداني بالحكم التركي – المصري، وذلك بعد أن تمكن محمد علي باشا، الوالي العثماني على مصر من غزو البلاد، والقضاء على الدولة السنارية ومكوناتها، كما تمت السيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية، وصارت البلاد تحت السيطرة الخديوية. وقد حكم السودان خلال هذه الفترة عدد كبير من الحكام، والمديرين العموميين، والحكماديرين من الأتراك والمصريين والأوربيين[1]. وقد فتحت البلاد أبوابها للتجار الأجانب من الأوربيين، والأتراك، والمصريين، والشوام، وافتتحت عدد من القنصليات الأوربية في البلاد، وكانت القنصلية الفرنسية أول قنصلية افتتحت في مدينة الخرطوم، كما وجدت عدد من الجاليات الأوربية في البلاد من اليونانيين والإيطاليين، والفرنسيين، والبريطانيين، والألمان، والنمسويين، وغيرهم من الجنسيات الأوربية الأخرى[2]. ووجد بالخرطوم أوربيون يعملون في وظائف الحكومة في الخدمة الطبية في الخمسينيات من القرن التاسع عشر، حيث وجد طبيب هنغاري وسويسري ضمن طاقم الخدمة الطبية الحكومية، وهناك أطباء أوربيين آخرين كانوا يعملون لحسابهم. كما عمل في بعض الوظائف الهندسية الفرنسيان «درانوا» وشيلى بيك، وفرن (Werne, F.) الألماني، وسبادا (Spada) الإيطالي الذي كان مديراً للترسانة، ولمبروزو الذي كان مديراً للبريد[3]. وقد زاد عدد الموظفين الأوربيين على عهد غردون (فبراير 1877 ويناير 1880م) عندما عين عدداً كبيراً منهم مديرين للمديريات بعد عزل المصريين والسودانيين. وكانت الخرطوم بالنسبة لكثير من الأوربيين مقراً دائماً ووطناً ثانياً، ومنهم من عاش بها لمدة طويلة مثل كلين الترزي الألماني (Merr Klein) وهنزل (Hansal) نائب القنصل النمسوي اللذين عاشا بها ثلاثين عاماً انتهت بقتلهما عند سقوط الخرطوم سنة 1885م[4]. وعلى الرغم من قلة أعداد الجاليات الأوربية النصرانية، إلا أن مركزهم الاجتماعي كان ممتازاً، وكان معظمهم من التجار اليونانيين والإيطاليين. وأكبر عدد منهم كان من اليونان لأنهم يتحملون جو البلاد الحار، يليهم الإيطاليين. ويعتبر اليونان أو «الأغاريق» هم سادة تجار البقالة في الخرطوم، كما كانوا يتاجرون في الملابس الجاهزة وأدوات المائدة وبيع اللحوم والخضروات[5]. وكان من أكبر تجار الرقيق في البلاد التاجر الفرنسي فيسيير (Vissiere) الذي كان ينقل رقيقه إلى مصر تحت الراية الفرنسية، ومن أشهرهم كذلك التاجر السردينى برون روليت (Brun Rollet)، وكان معروفاً عند سكان المدينة (بالتاجر يعقوب)، وقد حقق لنفسه حلم كل الأوربيين في الثروة، ومن تجار العاج والرقيق المشهورين في

تلك الفترة أيضاً التاجر السردينى فودى (Vaudy)، وملزاك (Malzac) مؤسس مدينة رمبيك في بحر الغزال، ولافارج، وأمبرواز، والكسندر، والدكتور تيران (Tirant) الذي جمع ثروة كبيرة من تجارة الرقيق في الخرطوم، وكان يصدره إلى أسوان والقاهرة واسطنبول[6]. ووجد من بين أعضاء الجاليات الأوربية أيضاً المستكشفين والرحالة ورجال البعثة الكاثوليكية الأولى الذين حطوا رحالهم في الخرطوم عام 1848م. وقد ضمت البعثة عدداً من رجال الدين والموظفين وعمال البناء، وشرعت في بناء مقر لها في عام 1850م. وقد عد المبشرون أن فتح محمد علي باشا للسودان عام 1821م، علامة بارزة في تاريخ المسيحية في السودان، فبدأوا يعطونه اهتماماً أكبر، خاصة المبشرين البريطانيين والفرنسيين، الذين أنشأوا مراكز لهم في شرق أفريقيا، وكانوا يسعون إلى مد نفوذهم في وادي النيل، ونظراً لسياسة التسامح التي انتهجها الباشا تجاه المبشرين آنذاك، فقد شجعهم ذلك على إقامة مدرسة كاثوليكية في الخرطوم، وقام البابا غريغوري السادس (1831 – 1846) بإنشاء إرسالية أفريقيا الوسطى في الخرطوم عام 1846م للتبشير بالدين المسيحي، وعيّن المطران كازولاتى رئيساً لها[7]. وكان (الأب) المبشر الإيطالي مانسورى (Luk Mansuri) قد سبق الآباء البيض من المبشرين في الوصول إلى السودان، وكان قد وصل إلى الخرطوم في يوليو 1843م، وبني كنيسة كاثوليكية ومدرسة فيها، ثم وصل إلى أعالي النيل، ومارس نشاطه التبشيري بين أبناء قبيلة الشلك، وقد وضع لبنة في بناء حركة التنصير الكاثوليكية في السودان، والتي حظيت بالدعم اليابوى عندما أرسلت البابوية في فبراير 1848م بعثة تنصيرية إلى السودان، وفي عام 1850م، أسس الدكتور النمساوي (كنو بلاخر) مركزين للتبشير في الجنوب، في غندكرو قرب مدينة جوبا، والثاني في شامبى، وحرصت الإرساليات الكاثوليكية على العمل في جنوب السودان، إذ يعيش الناس هناك على الفطرة وعلى الوثنية والعقائد المحلية، التي لا تقف عائقاً أمام مشروعهم التنصيري. وقد شجعت الرحلات الكشفية التي قام بها محمد علي باشا إلى جنوب السودان، الجمعيات التبشيرية والأوربيين على العمل في تلك المناطق[8]. وفي عام 1857م قام معهد مازا التبشيري في فيرونا بإيطاليا بتنظيم وتمويل بعثة تنصيرية إلى السودان على نهر النيل، فتكونت البعثة من خمسة مبشرين كان من بينهم دانيال كمبونى Daniel Kamboni 1881 – 1831)م)، الذي رفع شعار (أفريقيا أو الموت)، وأقامت هذه البعثة عدة محطات في جنوب السودان، وبسبب الظروف الصحية هناك توفى اثنان من المبشرين، وتعهد كمبونى بأن يواصل عمله، ولا يتخلى عن مهمته في تنصير هذا البلاد حتى لو كلفه الأمر حياته، ومن أجل ذلك التقي بزعماء وملوك

أوربا، وحثهم على جمع الأموال، ومباركة مشروع تنصير السودان. وفي عام 1857م أيضاً وصل كمبوني مع عدد قليل من المبشرين القادمين من فيرونا إلى جنوب السودان، وأوجدوا فيها محطة البعثة المسماة «الصليب المقدس»، غير أن البعثة لم تحقق أهدافها نظراً لوفاة معظم المبشرين. وقد قرر الفاتيكان في عام 1862م إغلاق هذه البعثة لحين تحسن الأوضاع الصحية[9]. وفي عام 1867م عاد كمبوني مع عدد من القساوسة إلى السودان مرة أخرى، ومن ذلك التاريخ أخذ نشاطه التبشيري يتركز حول الخرطوم، ويبدو أن علاقته المتردية مع قبائل الشلك في جنوب السودان كانت سبباً في تحويل نشاطه إلى الشمال، فاستطاع خلال أعوام قلائل إقامة ستة مراكز تنصيرية في شمال السودان، وكنيستين في الخرطوم، ومدينة الأبيض، بمؤازرة من الدول الأوربية وخاصة فرنسا والنمسا[10]. ومن ذلك نرى أن فترة الحكم التركي – المصري كانت نقطة انطلاق لبدء النشاط التبشيري في البلاد، فقد فتحت البلاد للجاليات الأوربية، والمنظمات الكنسية التبشيرية، تعمل بهمة ونشاط، وتضع لبنات العمل الكنسي في السودان، تبنى الكنائس والمحطات التبشيرية ويتوافد القساوسة والمبشرون إلى البلاد بشكل كبير، ولم تكن هناك قيود تحد من نشاطهم. وقد تم دراسة الأوضاع في الجنوب من قبل هؤلاء المبشرين، دراسة وافية، ووضعت الخطط والبرامج طويلة المدى وقصيرة المدى، ووجدوا أرضاً خصبة في جنوب السودان، وزرع القساوسة الفتن بين الشمال والجنوب، وصوَّروا للجنوبيين أن الشماليين ليسوا سوى تجار رقيق، وشككوا في الإسلام وتعاليمه، وأوغروا صدور الجنوبيين تجاه إخوانهم من الشمال. وقد دعا الجنرال البريطاني المتعصب للمسيحية شارلس غوردون، عندما عيِّن حاكماً على المديرية الاستوائية (1874 – 1879م)، المبشرين إلى التوجه إلى السودان، ووجه رسالة خاصة إلى جمعية المبشرين البريطانية، يدعوها للعمل في تلك المديرية، واستغلال فرصة وجوده فيها لممارسة نشاطهم بحرية، لاسيما وأنه تولى الإنفاق على رحلة كمبوني لجنوب السودان من أموال حكومة السودان[11].ولما قامت الثورة المهدية وسقطت الخرطوم على أيدي الثوار عام 1885م، توقفت كافة الأنشطة التبشيرية في البلاد، وفر كثير من القساوسة والمبشرين هرباً من بطش المهدية ولم يستأنف النشاط إلا بعد دخول السودان تحت مظلة الحكم الثنائي وقد طلبت بعض المنظمات والإرساليات من سلطات الحكم الثنائي السماح لها بمعاودة أنشطتها في جنوب السودان، ونشر المسيحية بين سكان الجنوب، وذلك في بداية الحكم الثنائي، إلا أن الحكومة رأت أن الوقت لا زال مبكراً، ولم تسمح بذلك، حيث كانت تخاف من ثورة المواطنين إذا ما شعروا بأية محاولات لتغيير معتقدات السكان، لاسيما وأن روح الثورة المهدية

لا تـزال متقـدة في بعـض النفـوس، ولذلـك رأت أنـه مـن غـير المناسـب السـماح بعـودة المبشريـن إلى عملهـم في جنـوب السـودان.

اسـتمرت مطالبـة بعـض الجمعيـات الإرسـالية الأمريكيـة والبريطانيـة، مـن «كرومـر» و «كتشـنر» في الخرطـوم، بالسـماح لهـا بممارسـة التنصـير في السـودان إلا أن طلباتهـم قوبلـت بالرفـض. وازدادت الضغـوط عـلى حكومـة الخرطـوم بـأن تسـمح بإرسـال البعثـات التبشـيرية مـن قبـل مجلـس الكنائـس وبعـض المنظمـات التبشـيرية الأخـرى. وقـرر مجلـس الكنائـس في عـام 1889م، بـأن المشـاعر الدينيـة في بريطانيـا تطالـب بحـق، بـأن أيـة مجهـودات مبذولـة لتخليـد ذكـرى غـردون، يتعـين أن تنطوي عـلى نـشر تعاليـم المسـيح، بـين جمـع الأجنـاس والقبائـل التـي تقطـن في حـوض أعـالي النيـل، وأن علينـا والحـال هـذه تقويـة مؤسسـاتنا بمـصر، عـلى أن تمتد رسـالتنا إلى الخرطـوم. والمناطـق المجـاورة لهـا عندمـا تسـمح العنايـة الإلهيـة بذلـك. اشـتدت مطالبـة الإرسـاليات الكاثوليكيـة، ومجلـس الكنيسـة الأعـلى، والحكومـة النمسـاوية بالسـماح لهـا بممارسـة أعمالهـا التنصيريـة بالجنـوب. ولذلـك كتـب اللـورد كرومـر يقـول: «إن اتخـاذ أيـة خطـوات تكـون مـن شـأنها تشـجيع الجمعيـات في الوقـت الراهـن لـن يكـون أمـراً موفقـاً إطلاقـاً، بـل سـيتحمل أولئـك الذيـن يشـجعون مثـل هـذه الخطـوات مسـؤولية جسـيمة[12]*. وقـد اسـتمرت الضغـوط تـترى عـلى حكومـة الخرطـوم بالمسـاعدة في فتـح بـاب النشـاط التنصـيري بالسـودان، وقدمـت مذكـرة للحكومـة البريطانيـة موقـع عليهـا مـن أسـاقفة كنـتر بـرى. وسـير جـون كنـاواى البرلمانـي الإنجليـزي، تضمنـت هـذه المذكـرة نقـداً لسياسـات السـلطات الاسـتعمارية الحاكمـة في السـودان تجـاه الإرسـاليات، واتهامـاً بانتهاكهـا مبـادئ الحريـة الدينيـة والعمـل عـلى الإخـلال بالمبـادئ التـي تتبعهـا الـدول المسـيحية. وإزاء هـذه الضغـوط المتزايـدة لـم تجـد الحكومـة بـداً مـن السـماح للإرسـاليات بمزاولـة مهامهـا في السـودان عامـة وفي جنوبـه خاصـة. ومنـذ ذلـك الوقـت فتحـت أبـواب الجنـوب عـلى مصراعيهـا أمـام الإرسـاليات التـي نشـطت في تشـييد المـدارس والكنائـس في جنـوب خـط عـرض (10) شـمالاً، ومنحـت كل إرسـالية مكانـاً خاصـاً تعمـل فيـه لتفـادى التنافـس والصـدام بـين الكنائـس المختلفـة وذلـك عـلى النحـو التـالي[13]:

1. الإرسـالية الرومانيـة الكاثوليكيـة Roman Catholic لتعمـل في منطقـة الشـلك بالقـرب مـن فاشـودة. وفي سـنة 1903م سـمح لهـا بالعمـل مـرة أخـرى في منطقـة بحـر الغـزال لأن الكنائـس التـي سـبق أن أسسـتها في تلـك المناطـق، حطمهـا أتبـاع المهـدي إبـان الثـورة المهديـة.
2. الإرسـالية الإنجليزيـة Anglican، وقـد بـدأت العمـل في مناطـق شرق بحـر الغـزال ومنقـلا.

3. الإرساليات الأمريكية The American Mission لتعمل في منطقة السوباط.
4. الإرسالية السودانية المتحدة The Sudan United Mission وهي إرسالية استرالية سمح لها في سنة 1913م لتعمل في مناطق ملوط وسط الدينكا الذين يعيشون في الجزء الشرقي للنيل الأبيض جنوب ملكال.وكانت الإرساليات تسعى إلى وضع كيان جنوبي مستقل تماماً عن الشمال يدين بالمسيحية، ليكون قاعدة إستراتجية في قلب أفريقيا، يشع منها الفكر المسيحي، ولذلك زعم المنصرون لتلامذتهم بأنه كانت في القرن الخامس عشر جمهورية تسمى (أزانيا) كانت تضم جنوب السودان ويوغندا والكنغو. وفي ذات الوقت حاول الاستعمار تقسيم أفريقيا إلى أفريقيا العربية، وأفريقيا الزنجية، كما حاولت الإرساليات تقسيمها إلى أفريقيا المسيحية وأفريقيا المسلمة. وبذلك نشأت في الجنوب قوة سياسية مناوئة للشمال لوقف انتشار الإسلام والحضارة العربية[14]. وبذلك وجدت الإرساليات موطئ قدم لها في جنوب السودان مرة أخرى بعد تلكؤ من حكومة الخرطوم التي كانت ترى أن الوقت غير ملائم لعمل البعثات التبشيرية، فقد كانت الحكومة لا تريد المساس بمشاعر الأهالي وإثارتهم ضدها في ذلك الوقت المبكر، ولكن توالي الضغوط على حكومة الخرطوم جعلها تسمح لعدد من الإرساليات التبشيرية بالعمل في جنوب السودان، وتحدد لكل بعثة أو إرسالية منطقة عمل لها، وقد نجحت في ذلك حتى لا يحدث احتكام وتنافس بين الإرساليات العاملة[15].

شجعت الحكومة البريطانية الإرساليات التبشيرية بشكل كبير، كما أنها شجعت على إثارة الخلافات القبلية، وقامت بتصنيف السكان إلى أعراق مختلفة، وشجعت استبدال اللغة العربية باللغة الإنجليزية كلغة رسمية، وأعطت الإرساليات صلاحيات كبيرة في رسم السياسة التعليمية والصحية والاجتماعية في السودان. وبناءً عليه أسس المبشرون البريطانيون مدرسة للبنات في الخرطوم عام 1903م كنواة لمدارس أخرى لاتخاذها وسيلة للترويج للديانة المسيحية في أماكن أخرى. وفتحت الإدارة البريطانية أبواب الجنوب السوداني للتبشير بشكل كبير، بعد أن شعرت بخطورة انتشار تيار الثقافة العربية الذي انتقل إلى الجنوب. وأدركت الإرساليات أن تجاهل النفوذ العربي الإسلامي يشكل تهديداً لحركة التنصير المسيحي، وعليه وجه السير ريجنالد ونجت الحاكم العام في

السودان في مارس 1904م رسالة إلى مدير بحر الغزال أعلمه باتفاق الحكومة البريطانية مع الإرساليات على التعاون معاً من أجل إقصاء النفوذ الإسلامي في الجنوب بأسرع وقت ممكن، وسمح للإرساليات بتولي أمر التعليم في الجنوب للاستحواذ على عقول وعواطف التلاميذ لتحقيق الهدف المرجو، وهو الترويج لاعتناق المسيحية، كما تم تشجيع الجنوبيين على مزاولة الحرف والمهن المختلفة، كالتجارة وغيرها، ومنع تدريس اللغة العربية في المدارس التي شيدت لغير أبناء المسلمين، وكذلك جعل اللغة الإنجليزية لغة التعليم الرسمية[16]. واستخدم المبشرون التطبيب مجاناً في المستشفيات والمستوصفات لكسب المرضى إلى جانبهم، ولذلك أنشأوا على سبيل المثال مستوصفاً في بلدة الناصر، وكان الأطباء لا يعالجون المريض إلا بعد الاعتراف بأن الذي يشفيه هو المسيح، ولذلك كان التطبيب والتنصير متلازمان، وبعد أن يتماثل المريض للشفاء، يهدي إليه كتاب الإنجيل من أجل الترغيب باعتناق المسيحية[17].

لقد بذلت الحكومة البريطانية أقصى جهودها في التمكين للإرساليات التبشيرية من أداء عملها وتحقيق أهدافها المنشودة، وضرب نوع من العزلة بين الشمال والجنوب، ومنحت الإرساليات مساعدات كبيرة لكي يتولوا التعليم في الجنوب[18].

عملت الإدارة البريطانية في الجنوب على إعاقة تطور المجتمعات الجنوبية وعملت على عزلها عن الشمال، وكانت فلسفة الحكم المحلي التي اتبعت في الجنوب تهدف إلى إبعاد المجتمعات البدائية من أي مؤثرات خارجية، وقد ظلت تلك المجتمعات منغلقة على نفسها من خلال السياسات التي اتخذتها الإدارة البريطانية، والتي تمثلت في إنشاء وحدات قبلية في الجنوب تعتمد على تنظيم يستند على الأعراف والتقاليد، والتراث الفكري القبلي، والتخلص من الإداريين والموظفين المهنيين الشماليين تدريجياً على أن يحل أبناء الجنوب محلهم، واستخدام اللغة الإنجليزي للتفاهم حينما يتعذر استخدام اللهجات المحلية، وإصدار قانون المناطق المقفولة الذي يحظر التنقل بين الشمال والجنوب إلا بإذن من الحاكم البريطاني، مما باعد كثيراً بين الشماليين والجنوبيين[19]. وعليه فقد نشطت الإرساليات في محاربة الإسلام واللغة العربية بالجنوب، وبذلت الحكومة البريطانية أقصى جهودها لنشر المسيحية والإنجليزية، وتسابقت في تشييد الكنائس والمدارس في مناطق نفوذها، وكان نتاج هذا التقسيم لمناطق النفوذ، أن أصبح هناك ثقافات متعددة مختلفة باختلاف المناطق بالجنوب من جهة، وبين الجنوب والشمال من جهة أخرى.

تولت الإرساليات أمر التعليم وفي ذلك يقول جبرائيل وريبرج:

"Until 1926 education in the Southern provinces was based exclusively on missionary initiative. The government refrained from opening Schools, even in cases where there was a genuine demand for education, on the grounds of lack of finance and fear of Islam. Every encouragement and inducement was offered to the missionary societies to open elementary and technical schools. Consequently, the Austrian mission opened four Schools in the Bahr-al-Gazal and two in the Upper Nile province. The CMS opened its first school in Malek in 1906 and a second one at Bor in 1915. The American Presbyterians opened school at Doleib Hill in the Sobat valley in 1902. However, only the Austrian missionary Schools were regarded as proper schools and their teachers were paid by the education department. The governor of Bahar-al-Gazal, defined the government's aims as follows:

The government does not want to make more Muslims, it wishes to technically instruct the natives, through the medium of their own language teaching them a certain amount of English ... religion education can be given to those whose parents desire it in the Missionary Schools"[20].

لـم تهتـم الإرسـاليات بتدريـس المـواد الأكاديميـة مثـل الجغرافيـا والتاريـخ والرياضيـات والعلـوم والفنـون وغيرهـا مـن المقـررات العلميـة بقـدر مـا اهتمـت بتعليـم المسـيحية، الأمـر الـذي دعـا الحكومـة في التفكـير بصـورة جديـة في إنشـاء مـدارس تابعـة لهـا، تهتـم بالدراسـات الأكاديميـة بالدرجـة الأولى، باعتبارهـا شرطـاً أساسـياً وضروريـاً لأي تقـدم اقتصـادي في الجنـوب وقـد عزمـت الحكومـة عـلى تنفيذ سياسـتها التعليميـة في الجنـوب لأنهـا بحاجـة إلى موظفـين مـن الأهـالي يسـتطيعون القـراءة والكتابـة والقيـام بالأعمـال المكتبيـة وتطويـر بلادهـم وفقـاً لبرامـج ناضجـة ومتقدمـة، ولذلـك سـعت الحكومـة إلى العمـل عـلى تعليـم أبنـاء السـلاطين والرؤسـاء وبعـض أبنـاء الشـعب بغـرض أن يصبحـوا (مآمـير) وضباطـاً وطنيـين.

بيـد أن هـذه السياسـة التـي رسـمتها الحكومـة لـم تصـادف هـوىً في نفوس القائمـين عـلى أمـر الإرسـاليات، فوقفـوا في وجههـا وناصبوهـا العـداء، واتهمـوا الحكومـة بعرقلـة أعمالهـا، ولذلـك كتـب سـكرتير عـام الإرسـاليات بالسـودان خطابـاً لرئاسـة منظمـات التنصـير بلنـدن في عـام 1925م، اتهمـوا فيـه الحكومـة بتعويـق أنشـطتهم عـبر النقـاط التاليـة:

أولاً: تسمح حكومة السودان للتجار الشماليين بدخول الجنوب، فيختلطون بالجنوبيين ويتاجرون معهم في النهار، ويعلمونهم الدين الإسلامي بالليل.

ثانياً: يأتي أبناء الجنوب الذين يعملون بالشمال في إجازاتهم، لزيارة ذويهم بالجنوب، ويختلطون بالسكان. ونظراً لأنهم يعتنقون الإسلام فإنهم يلقنونه لذويهم بالجنوب، وبذلك فإنهم يهدمون في إجازتهم القصيرة ما تنبيه الإرساليات في أعوام. وبذلك يتضح لنا الدور الخطير الذي قامت به الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان حتى إنها استطاعت أن تؤلب رئاستها في لندن على الحكومة الاستعمارية في الخرطوم لتذعن لمطالبها، ولا تنفذ السياسة التعليمية التي خططت لها، وبذلك تُبْقِي على جنوب السودان منطقة مغلقة في وجه أبناء الشمال، ويظل الجنوب في حالته البدائية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. إلا أن الحكومة قد أُرْغِمت فيما بعد على إلغاء قانون المناطق المغلقة عندما ازداد الوعي القومي في الشمال والجنوب، واشتدت مطالبة المواطنين في الشمال بإلغاء قانون المناطق المغلقة، ولاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. كانت السياسة التنصيرية في جنوب السودان أمراً مخططاً له، ومرسوماً له بدقة متناهية، واستطاعت الإرساليات أن تستغل الظروف التي أتيحت لها من قبل الحكومة الاستعمارية في الخرطوم، ومضت تبث الغل والحقد والكراهية في نفوس مواطني الجنوب، ضد أخوانهم في الشمال، وتم تلقينهم مفردات الكراهية من خلال كتابهم المقدس الذي عرف باسم (كاسوزم) وقد عبرَّ أحد المواطنين الجنوبيين عن ذلك بالقول: (في هذا الكتاب المقدس عرفنا نحن الجنوبيين كيف نكره كل من هو مسلم لأن الكتاب جميعه موجه ضد الإسلام عامة، وضد تجارة الرقيق خاصة). ولذلك عندما تكونت الحكومة الانتقالية الأولى برئاسة الأزهري، تكالبت الإرساليات، وبذلت قصارى جهدها لتحريض الجنوبيين على التمرد، وبثت في أذهانهم أن خروج الإنجليز من السودان لا يعني بالنسبة لهم سوى تغيير سيد بسيد، وأن الشماليين سوف يستعمرونهم كما استعمرهم الإنجليز. وقد استمرت الإرساليات في بث روح الكراهية ضد الشماليين على أمل أن ينفصل الجنوب عن الشمال، وخاصة بعد أن لجأت حكومة الفريق عبود إلى نشر الدين الإسلامي، واللغة العربية في الجنوب بغرض توحيد شطري القطر من الناحيتين الثقافية والعرقية. وفي عام 1961م حاولت حكومة عبود إحكام قبضتها على الإرساليات لأنها جنحت عن أهدافها الإنسانية التي أتت من أجلها، ومنعت إعطاء تأشيرات دخول

للسودان لكثير من أعضائها الذين سافروا لقضاء إجازاتهم في الخارج، الأمر الذي دعا بعض الآباء الكاثوليك إلى كتابة نشرة مناوئة للحكم العسكري جاء فيها: «ليس هناك أحد مهما علا شأنه يمكنه إجبارنا على أن نسير في طريق يخالف تعاليم أبينا الذي في السماوات والأرض. وأن القانون قد أضحى سلاحاً لكبح زمام المسيحية ولفرض الدين الإسلامي»[21].

كان رد فعل حكومة عبود على توزيع تلك النشرة من قبل بعض الآباء الكاثوليك عنيفاً، فقد قامت باعتقال بعضهم، وفي 27/ 12/ 1961م أصدرت وزارة الداخلية أمراً بطرد كافة موظفي الهيئات التنصيرية وقد بلغ عددهم ألفاً ومائتان وأربعة عشر شخصاً.

أصدرت وزارة الداخلية في مارس 1964م مذكرة مفصلة عن الأسباب التي أدت إلى إبعاد المبشرين والقساوسة الأجانب من مديريات السودان الجنوبية، وهو تقرير دقيق للغاية، موثق بالأدلة والشواهد، والإحصاءات ورصد دقيق للصحف العالمية التي تحدثت عن هذا الأمر، وكُتِب التقرير بمهنية عالية وشفافية ووضوح وسوف نحاول أن نقتبس منه بعض الفقرات، ونلخص منه بعض الجوانب التي توضح لنا بجلاء الأسباب التي أدت إلى طرد هؤلاء المبشرين والقساوسة.

يبدأ التقرير بالقول: «إنّ أول واجب لأي حكومة هو أن تحكم، وتقدم المصلحة العامة للبلاد على أي مصلحة خاصة لأي هيئة... وعلى كل الهيئات إما أن تقبل ما تراه الحكومة ضرورياً لسلامة كيان البلاد وصيانة مصالحها، وإما أن تزول. كما على أي حكومة أن تمارس سلطات سيادتها في أرضها فلا تشاركها في ولاء مواطنيها هيئة خارجية، ولا تسمح بتدخلها في إدارتها لشئونها الداخلية. وليس هذا بدعاً في التفكير وإنما أمر متعارف عليه، فقد كفل ميثاق الأمم المتحدة عدم تدخل أي دولة، أو الأمم المتحدة نفسها في الشئون الداخلية لأمة ما»[22].

جاءت بداية التقرير بداية قوية وموفقة أكدت على حق الدولة في تقديم المصلحة العامة، وتأكيد سيادتها على أراضيها ومواطنيها، وليس لأي دولة أخرى، أو جهة أخرى الحق في المساس بحقوقها أو التدخل في شئونها الداخلية. ويعدد التقرير الهيئات التبشيرية العاملة بالسودان وعددها ثمانية هيئات أوردها التقرير كما أورد ملحقاً يوضح هذه الهيئات. والمنظمات التبشيرية العاملة بالسودان وهي:

1. الكنيسة الكاثوليكية	The Catholic Church
2. جمعية الكنيسة الإرسالية لشمال السودان	Church Missionary Society (North Sudan)
3. جمعية الكنيسة الإرسالية بجوبا	Church Missionary Society (Juba)
4. الإرسالية الأمريكية لشمال السودان	American Mission (North Sudan)
5. الإرسالية الأمريكية بأعالي النيل	American Mission (Upper Nile)
6. إرسالية أفريقيا الداخلية بتوريت	Africa in Land Mission (Torit)
7. إرسالية السودان الداخلية	Sudan Interior Mission
8. إرسالية السودان المتحدة بجبال النوبا	Sudan United Mission (Nuba Mountains)

ويتحدث التقرير بعد ذلك عن العلاقات بين الحكومة والهيئات إبان الحكم الأجنبي للبلاد، حيث يشير التقرير إلى أن البريطانيين قدموا تسهيلات ومساعدات مالية وأدبية كثيرة لهذه الإرساليات، وحددت لكل إرسالية منطقة نفوذ لتعمل فيها حتى لا يتنازع الولاء المسيحي بين الشيع المختلفة. كما أن الحكومة البريطانية كانت قد انتهجت سياسة خاصة نحو إدارة مديريات السودان الجنوبية، وقد سمحت لتلك الإرساليات بالقيام بالكثير من الأعباء والمسئوليات التي كان ينبغي أن تقوم بها حكومة الخرطوم مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. وكانت هذه الهيئات تتسلم المساعدات المالية السخية من خزينة الدولة مقابل قيامها بهذه الخدمات المختلفة(23). وترى مذكرة وزارة الداخلية أن هذه الإرساليات المسيحية في ذلك العصر قد قامت بدور خطيراً في سياسة الفصل المتفق عليها، ووقفت عقبة في طريق الانصهار القومي، حيث كانت تعمل على طبع المجتمعات بالمديريات الجنوبية بطابع يختلف عن طابع أجزاء القطر الأخرى، وأرادت لمجتمع المديريات الجنوبية بالسودان أن يتميز بالخصائص والمميزات الآتية:

- التدين بالمسيحية.
- التحدث والكتابة بالإنجليزية.
- أماني وعواطف وطنية ترتكز في الخوف من سكان الشمال وكراهيتهم وعدم الثقة بهم.
- تجسيم الفروقات المميزة لسكان الجنوب عن سكان الشمال بغرض قيام شعور بالكيان المنفصل.
- خلق شخصية سياسة منفصلة لهذا الكيان.

وقد كان نشاط كل من الحكومة آنذاك، والجمعيات التبشيرية، تكمل بعضها الآخر، وتتفقان في الوسيلة والمقصد[24].

أما العلاقة بين الحكومة والهيئات التبشيرية في ظل الحكم الوطني، فقد ذكر التقرير أنه بزوال الحكم الأجنبي، وقيام الحكم الوطني، كان من المنتظر أن تقوم الحكومة الوطنية بالخطوة الأولى للحد من نفوذ الهيئات التبشيرية، حيث أنه قد ثبت لها دون نزاع، أن تلك الهيئات كانت تلعب دورها البارز الخطير في تنفيذ سياسة الحكومة الأجنبية، الرامية إلى تفتيت وحدة القطر، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، بل افترضت الحكومة الوطنية حسن النية في الإرساليات فلم تحد من الامتيازات التي منحتها إياها اللوائح الإدارية، ولم تراقب أعمالها، وظلت الحكومة تعاملها كأصدقاء، ولكن على الرغم من المعاملة الطيبة والتسامح المفرط فقد استمرت الإرساليات تعمل بطرق شتى مستترة وظاهرة، ضد سياسة الحكومة الوطنية، وعرقلة مشاريعها، خصوصاً فيما يتعلق بالاتجاه الرامي إلى إحلال الوفاق والوئام بين جميع المواطنين، وقد ناهضوا تولى الحكومة مسئولياتها ومهامها الأساسية، نحو التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية الأخرى. وعندما تسلمت الحكومة الوطنية الخدمات التعليمية بالجنوب من أيدي الإرساليات الأجنبية، والتي فشلت في تعليم المواطنين الجنوبيين على المستوى المناسب طيلة المدة التي كانت تتولى فيها الإشراف على التعليم نيابة عن الحكومة الأجنبية، فلم يُبْرِز التعليم التبشيري المواهب الكامنة للجنوبيين، وتأهيلهم لخدمة مجتمعهم، وعندما أخذت الحكومة الوطنية زمام الأمر وجدت مناهضة من قبل الإرساليات بشتى الأساليب، وقد استغلوا اسم الدين في تحريض الطلبة والموظفين وإثارتهم ضد الحكومة، خصوصاً عندما توحدت المناهج، وأضحى ضرورياً توحيد العطلة الأسبوعية في كل أنحاء القطر، وقد أدين اثنان من القساوسة الكاثوليك وهما القس (Patron)، والقس (Bendeti) حيث قبضا متلبسين بجريمة تحريض بعض الطلبة والموظفين ضد قرار توحيد العطلة الأسبوعية[25]. وفي مجال الخدمات الصحية عندما قامت الحكومة أيضاً بتولي مسئولياتها كاملة في إنشاء المستشفيات والشفخانات ونقط الغيار للقيام بعلاج المواطنين، قامت الهيئات التبشيرية أيضاً بمعارضة هذا الاتجاه، وعملت على عرقلته بشتى الطرق، منها تقديم العقاقير الطبية غير المرخصة للأهالي للحيلولة دون وصولهم إلى المستشفيات الحكومية المعدة، وقد أدين قضائياً عدد كبير من هؤلاء القساوسة الأجانب الذين كانوا يمارسون الاتجار في هذه الأدوية، وذكر التقرير منهم على سبيل المثال القسين الكاثوليكيين Conferlinin and Mazitelli وقد بذل هؤلاء المبشرون الأجانب قصارى جهدهم

للعمل على تشكيك المواطنين الجنوبيين البسطاء في نوايا حكومتهم الوطنية، ناقلين إليهم أحداثاً وصوراً مشوهة للعلاقات بين المواطنين في جنوب السودان وشماله، مستغلين في ذلك النشرات والكتيبات والصور الموضوعة، والمحاضرات أثناء تأدية الصلوات والكتابة في صحف ومجلات تصدر عن رئاسة هذه الهيئات بالخارج[26]. وأشار التقرير إلى أن بعض المبشرين لم يكونوا في المستوى الأخلاقي الذي يليق بهم، وارتكابهم جرائم أخلاقية بشعة، كحادث القس (تونيولو) في تنقلك ببحر الغزال مع إحدى الفتيات من الدينكا، وتستر القس بريانى على جريمة أعمال مخالفة للطبيعة ارتكبت في حرم الكنيسة[27].

كما تناول التقرير تدخل واشتراك الهيئات التبشيرية الأجنبية في العمل السياسي في السودان. فقد قامت هذه الهيئات بتذكير المواطنين الجنوبيين بتاريخ النخاسة، ودور المواطنين الشماليين فيه، وتجسيم مظاهره بصورة مثيرة للبغضاء، كما قام بعض أعضاء هذه الهيئات بتأييد خفي لدعوة الانفصال والتي كان ينادى بها حزب الأحرار الجنوبي الذي يتلقى الرعاية والدعم المالي والتنظيمي من قبل هذه الهيئات، كما استغلت هذه الهيئات أعضاء البرلمان الجنوبيين الذين ينتمون لحزب الأحرار بتوقيعهم على عريضة يناهضون فيها سياسة الحكومة الرامية لسودنة الكنائس، ومطالبين بالإبقاء على بعض القسس الأجانب الذين تقرر إبعادهم بعد إدانتهم، ويشير التقرير كذلك إلى الدور الذي لعبته هذه الهيئات في حوادث المديريات الجنوبية 1955م سواء أكان ذلك عن طريق مباشر أو غير مباشر[28].

أما عن علاقة الهيئات التبشيرية الأجنبية بحكومة الفريق عبود فقد ذكرت المذكرة إلى أنه عندما تسلمت حكومة الثورة مقاليد الحكم الوطني وجدت أن الهيئات التبشيرية الأجنبية، لم تزل تباشر نفس النشاطات الخارجة عن مهمتها الدينية مما يهدد وحدة البلاد القومية. فلم تعمد في بادئ الأمر إلى اتخاذ الإجراءات الحاسمة التي يتطلبها الموقف بل، اكتفت، تسامحاً منها، بإصدار بعض التعليمات الإدارية بإتباع إجراءات خاصة لمعالجة بعض المشاكل الفردية، وما زال المظهر العام لسياسة الحكومة تجاه هذه الإرساليات هو انتهاج المسلك الأخلاقي المثالي، واتسام تصرفاتها بالتروي والتسامح، ولفت نظرها للمخالفات التي يرتكبونها علهم يثوبوا إلى رشدهم، ويلتفتوا لأداء رسالتهم الأساسية في الوقت الذي كان يمكن أخذهم بالشدة، واستغلال بعض مخالفاتهم (الشنيعة والمستفزة) مثل حادث الأب أوغستينو كوموت[29]* Augustino Cometto الذي ألقى بالقرآن الكريم على الأرض عندما وجد أحد الطلبة يقرأ فيه بمدرسة الكمبوني ببورتسودان في فبراير 1960م، حيث كان من الممكن تعبئة الشعور الوطني، واستثارته ضد هذه الإرساليات عامة واتخاذ سياسة مشددة نحوها.

قانون الهيئات التبشيرية لعام 1962م:

والآن وبعد أن ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الإرساليات الأجنبية تعمل في سفور واضح ضد سياسة الدولة ولا تحترم قوانينها وتعمل داخلياً لتقويض أركان وحدة البلاد وزعزعة الثقة في الحكومة وتعمل في الخارج لتشويه سمعتها وإظهارها بمظهر التسلط المتحيز لفئة معينة ولدين معين. بعد هذا كله أضحى من الضروري سن تشريع حديث يهدف إلى تنظيم أعمال الإرساليات التبشيرية وحصرها في المجال الديني ويضمن للدولة تحقيق سيادتها بممارستها لسلطاتها على جميع رعاياها، والمنظمات التي تعمل تحتها، وتوجيه ولاء جميع المواطنين لها، كما يحقق ذلك القانون للإرساليات اعترافاً قانونياً، بها إذ أنها كانت تعمل وفق لوائح إدارية بالية ليس لها قوة القانون، بالإضافة إلى أنها لا تتماشى مع الأوضاع بعد أن نالت البلاد استقلالها، كما ضمن القانون الجديد للإرساليات حق العمل المنظم ويعلن حرية العقيدة للجميع دون تمييز. هذا وقد صدر هذا القانون – قانون الهيئات التبشيرية – في عام 1962م[30].

ربما يتساءل البعض إلى أي حد يتمشى تقييد عمل الهيئات التبشيرية في المجال الديني البحت مع المبدأ العالمي الإنساني لإباحة حرية العقيدة بالنسبة لإصدار هذا التشريع.

تنص المادة 18 من ميثاق حقوق الإنسان على (لكل فرد الحق في حرية التفكير وحرية الضمير وحرية المبادئ. هذا الحق يضمن حرية أي دين أو عقيدة كما يشمل الدعوة لنشر ذلك الدين أو تلك العقيدة سواءً كان يقوم بها الفرد بمفرده أو جماعة) ولكن لم يجعل الميثاق هذا الحق عاماً مطلقاً بل قيده كما قيد غيره من الحقوق بأن يكون استعماله في نطاق القانون، لغرض حماية حقوق الآخرين، ومن أجل مراعاة الأخلاق والصحة العمومية، والنظام العام والرفاهية لأفراد هذا الشعب وهذا هو نص الميثاق:

UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS:

....

Article 18. Everyone has the right to freedom of thought, conscience and religion; this right includes freedom to change his religion or belief, and freedom, either alone or in community with others and in public or private, to manifest his religion or belief in teaching, practice, worship and observance.

DRAFT COVENANTS ON HUMAN RIGHTS: (Texts approved by the Commission on Human Rights at its tenth session, 23 February – 16 April 1954).

(1.) Draft Covenant on Civil and Political Rights:

.....

Article 18.

1. Everyone shall have the right to freedom of thoughts, conscience and religion. This right shall include freedom to maintain or to change his religion, or belief, and freedom, either individually or in community with others and in public or private, to manifest his religion or belief in worship observance, practice and teaching.
2. No one shall be subject to coercion which would impair this freedom to maintain or to change his religion or belief.
3. Freedom to manifest one's religion or belief may be subject only to such limitations as are prescribed by law and are necessary to protect public safety, order, health, or morals or this fundamental rights and freedoms of others.

هذا ولقد درجت الحكومة في مختلف عهودها بعد الاستقلال على الاعتراف بالحرية الدينية وتكررت الإشارة أكثر من مرة إلى أنها رغم أن الغالبية العظمى من سكان البلاد مسلمون، لا تتدخل في العقائد الفردية لمواطنيها، ولا تفرض عليهم ديناً معيناً. فإذا ما تدخلت الحكومة لتحد من النفوذ التبشيري فإنها لا تفعل ذلك للحد من انتشار المسيحية، وإنما دافعها إلى ذلك تأمين المصلحة الوطنية ضد أخطار نشاط المنظمات التبشيرية الأجنبية الذي وضح لنا فيما سلف، والتي قد لا يكون من مصلحتها انتهاج منهج جديد من قبل الحكومة في التقريب بين شمال البلاد وجنوبها لتمارس حقوق السيادة فوق أراضيها باتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات في سياسة التعليم والصحة ونظم العمل في مكاتب الحكومة. وهكذا يتضح جلياً أن اللجوء إلى ميثاق حقوق الإنسان لا يفرض على الدولة أن تغض نظرها عن تصرفات المنظمات التبشيرية وهي تسير في اتجاه لا يتفق وسياستها العامة كما أن ذلك الميثاق لا يقيد حرية الدولة لسن القوانين اللازمة في هذا المجال لتحقيق ما تراه صالحاً لتحقيق أهدافها العامة.

بعد أن صدر هذا التشريع كان المفروض على الهيئات التبشيرية الأجنبية بالسودان أن تلتزم بنصوصها وتحصر نشاطها في الدعوة للدين الذي تدعو له دون تدخل في شئون البلاد الداخلية، سياسية كانت، أو اجتماعية. ولكن

مع الأسف نجد أن هذه الهيئات وخاصة الكنيسة الكاثوليكية، لم تلتزم بهذا القانون، وأخذت تثير المواطنين في الجنوب ضده، مدعية أن فيه تقييداً لحرية العقيدة وتحيزاً ضد المسيحيين، متخذة في ذلك سبل ووسائل متعددة منها التشهير بالحكومة، والتنديد بسياساتها في الصحف، والمجلات الكنسية في العالم الخارجي. كما استمرت في تحريض المواطنين بالمديريات الجنوبية غارسة في نفوسهم بذور الحقد والتفرقة وعدم الثقة بين أخوانهم في الشمال وتشجيعهم للعمل على خلق كيان لجنوب السودان منفصل عن شماله موهمة إياهم بأن سكان الشمال عرب مسلمون ويختلفون عنهم بوصفهم زنوجاً ويتدينون بالمسيحية وبالتالي لا سبيل إلى وحدتهم واتصالهم[31].

الاضطرابات الأخيرة بالمديريات الجنوبية ودور الهيئات التبشيرية فيها:

مما لا شك فيه أن نشاط الهيئات التبشيرية وخاصة رجال الكنيسة الكاثوليكية قد أثر على عقول بعض المواطنين الجنوبيين وثبت في أفكارهم ما كان يبشر له هؤلاء القساوسة الأجانب من أن الجنوب يختلف عن الشمال دينياً ولغوياً وثقافياً وما منوهم به من قيام كيان منفصل لهم يكفل لهم حياة أسعد ورفاهية أكثر، بعيداً عن استغلال الشماليين المتسلطين عليهم وعلى حريتهم. وأن مثل هذه الدعوة بلا شك قد وجدت سبيلها إلى نفوس البسطاء والسذج وطلاب المنفعة الشخصية الخاصة، وصادفت طموح من يتطلعون إلى السيطرة والمراكز العليا. ومما يثبت لنا أن الكنائس كانت القوة المدبرة والمنظمة لهذه الدعوة والمحركة لنشاطها نجد أن أول من قام بالخروج على القانون هو الأب ساترنينو Fr. Satinino ابن الكنيسة البكر الذي تزعم حركة معارضة توحيد العطلة الأسبوعية، وبمعاونة رجال الكنائس الأجانب، وإرشادهم وتوجيههم أخذ ينذر بأن هذه الخطوة – خطوة توحيد عطلة الأسبوع – هي البداية لتسلط الشماليين وفرضهم الإسلام ديناً على الجنوبيين. وعندما لم يجد مجالاً للعمل سافر بداخل القطر، تمكن من الهرب وفي معيته عدد من السياسيين القدامى المنتمين لحزب الأحرار الجنوبي الذي يدعو للانفصال والمتعصبين للديانة المسيحية وخاصة الكاثوليكية. هربوا إلى الأقطار المجاورة وكون الأب ساترينو اتحاد المسيحيين بشرق أفريقيا Sudan Christian Association E.A وقد وضح جلياً أن هذا الأب ومعاونيه من المسيحيين المتعصبين أرادوا لحركتهم السياسية أصلاً أن تأخذ في بادئ نشأتها غلافاً دينياً لكسب التأييد وجمع الأتباع. ولذلك نجد أن الهيئات التبشيرية أخذت تساعد في استنفار البسطاء من الجنوبيين ليلحقوا برؤساء الحركة وإخوانهم لينضموا

إليها باسم الدين – وقد ثبت أيضاً أن هؤلاء الهاربين يجدون العون والإيواء والتشجيع من الكنائس في البلاد المجاورة بتقديم ذلك العون وتلك المساعدة لهؤلاء الخارجين عن القانون بطريق الصدفة أو بدوافع العمل الإنساني البحت، كما أرادوا له أن يظهر، ولكن لا بد أن تكون هنالك حركة منظمة منسقة ومكتملة الخطط بين تلك الهيئات في الخارج ورصيفاتها بالداخل. ثم لحق بهم وليم دينق وغيره من المارقين. وما هي إلا فترة وجيزة حتى وجدنا أن الحركة الدينية برزت كحركة سياسية سافرة باسم:

Sudan Closed Districts National Union ..... والتي عرفت أخيراً بـ Sudan African National Union (Sano) وبدأت تعمل في العمل السياسي الواضح بالدعوة لانفصال جنوب السودان عن شماله مستعملة نفس الأهداف وأساليب الدعاية التي آمنت بها الهيئات التبشيرية الأجنبية وعملت لها وناهضت سياسة الدولة بشأنها. وخرجت هذه الدعوة. دعوة ساترنينو ابن الكنيسة ووليم دينق إلى العالم الخارجي. فوجدوا العون والمساعدة والتشجيع من كثير من الهيئات المسيحية والتبشيرية في الخارج، كما يتضح ذلك جلياً فيما يكتبونه ويذيعونه وينشرونه عن هذه الحركة وقوادها وعلى سبيل المثال نشير هنا إلى مجلة نقريزيا Nigrizia التي تصدر في روما مهد التبشير وعاصمة العالم المسيحي، فقد أصدرت عدداً خاصاً باسم الهيئات التبشيرية عن السودان في عام 1963 تعرضت فيه لشئون البلاد الداخلية في كثير من التحيز وعدم الإنصاف وركزت كزميلاتها الأخريات على مقاومة الزنوج لسيطرة العرب ومحاربة الإسلام للمسيحية. وتحدث المحرر عن (المستعمرة الجنوبية) والشعوب في النصف الثاني من القرن العشرين تناضل من أجل التحرر وتحقيق التسامح، وتحدث أيضاً عن زحف الجنوب وموظفي الخدمة المدنية ورجال الأعمال الشماليين نحو الجنوب لتحقيق الهدف الاستعماري وعن فرض دين الدولة على الذين لا يريدون حتى أن يسمعوا عنها وما يتبع هذا الفرض من عنف وإرهاب[32].

هذا من ناحية استغلال الصحف المسيحية في الخارج لمساعدة هذه الحركة وتأييدها بالإضافة إلى المساعدات والإعانات المادية والأدبية التي تأكد أن الهيئات المسيحية في الخارج تغدقها على هؤلاء الخوارج المارقين تقوية ودفعاً لحركتهم السياسية المناوئة للدولة.

أما في المحيط الداخلي، فإنا نجد أن تلك الحركة التي كان مظهرها دينياً بادئ الأمر، وتكشفت عن حركة سياسية مناوئة للدولة أخيراً بزعامة رجلي الكنيسة ساترنينو ووليم دينق وغيرهما، نجدها قد ابتدأت في تحريض

بعض المواطنين بالمديريات الجنوبية للقيام بأعمال إرهابية تخريبية ضد أمن البلاد وسلامتها، الشيء الذي أدى إلى الاضطرابات التي حدثت مؤخراً في المديريات الجنوبية ونتج عنها فقد في الأرواح والممتلكات. ومما يؤسف له حقاً أن يثبت أن رجال التبشير والقساوسة الأجانب كانوا يشجعون هذه العمليات التخريبية ويقدمون للقائمين بها العون بشتى الوسائل مما ساعدهم في الاستمرار في تلك الأعمال التخريبية.وإن المطلع على الأمثلة الآتية من أعمال رجال التبشير الأجانب لا شك يقتنع بخطورة الدور التخريبي الذي قامت به هذه الهيئات.

فقد ثبت أن الأب جون تريلفو John Trevello حرض بعض المواطنين وساعدهم على الهروب خارج حدود السودان بعد أن أدخل في روعهم كذباً وإفكاً أن البلاد مقبلة على اضطرابات، وأعمال عنف شديدة، سوف تودي بحياتهم وممتلكاتهم، وكذلك ثبت بأن الكنيسة بمنطقة «دورمو» تقوم بمساعدة الخارجين عن القانون لاجتياز الحدود والانضمام إلى الأب ساترنينو. وقد حدث أن انقلبت عربة من العربات التابعة للكنيسة، وأصيب بعض ركابها بجروح، وتوفى البعض الآخر وكان أحد رجال الأمن من السجانة ضمن ركابها الهاربين، وقد كشف التحري والتحقيق في الحادث أن تلك العربة كانت متجهة بركابها إلى خارج الحدود، وكذلك ثبت أن القس اندريا تروكي Andria Tocci الكاثوليكي، وسكرتير أعمال الكنيسة الكاثوليكية بواو يقوم بترحيل الأشخاص الذين يرغبون في التسلل خارج الحدود بعربات الكنيسة من واو إلى بور، ومن هناك إلى ديم زبير، حيث يقضى المتسللون ليلتهم داخل الكنيسة، فيواصلون الرحلة في اليوم التالي سيراً على الأقدام، كما أنه قد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، بأن الكنيسة وعمالها يقومون بدور بارز كحلقة للاتصال بين رئاسة الخارجين عن القانون خارج البلاد، والمواطنين في الداخل فينقلون الأخبار والمكاتبات والمؤن.وأما في منطقة طمبرة فقد ثبت أن القس بيتر Peter قد حرض طالبات المدرسة على الإضراب عن الدراسة والقيام بأعمال العنف. وقد ساعدته في ذلك ثلاثة من المبشرات الإيطاليات وأضربت الطالبات نتيجة لذلك التحريض والحقن الأذى بأحد المدرسين. وكذلك قام القس انجلو كونفليرى Cnglo Convleri من كنيسة بسوى بتحريض طلبة مدرسة واو الصناعية بعد أن تسلل إليها ليلاً واجتمع بطلبتها الذين استجابوا فأضربوا عن الدراسة في اليوم التالي مباشرة. كما أن راعي الكنيسة الكاثوليكية بأمبورو أخذ يطوف على الأهالي ويحذرهم بألا يعطوا أي معلومات للحكومة أو يتصلوا بأجهزتها للكشف عن تدابير وخطط وأخبار المتسللين.

أما نشاط هؤلاء الأجانب المعادي خارج الحدود فيثبته أعمال القس

شارل غوردون وزميله استيوارت اللذين أبعدا مؤخراً بعد ادانتهما فأخذا يقيمان عبر الحدود المتاخمة للبلاد ويعملان على إغراء بعض المواطنين من النوير للهروب إلى البر الآخر. أو نشاط القس هاملتون الذي يقيم بتلك الحدود أيضاً ويتعاون مع القس ماكلور في الحفظ على أموال الخارجين وتنظيمها. والأمثلة في هذا المجال كثيرة ومتعددة نكتفي منها بهذا القدر برهاناً على سوء سلوك الهيئات التبشيرية الأجنبية في البلاد وعملها في إصرار ضد السلطة الشرعية فيها[33].

قرار إبعاد المبشرين الأجانب من المديريات الجنوبية:

والآن وقد ثبت مما تقدم بالبراهين الساطعة والأدلة القاطعة أن الهيئات التبشيرية الأجنبية قد تعدت حدود رسالتها الدينية التبشيرية، وأخذت تعمل في إصرار واضح، وتحد سافر داخل البلاد وخارجها، ضد سلامة الدولة السودانية، وأمنها، واستقرارها، تثير المواطنين بالمديريات الجنوبية ضد الحكومة الشرعية، وتغرس في نفوسهم البغض والكراهية باسم الدين، لإخوانهم في الشمال داعية لخلق كيان سياسي منفصل لهم ومحرضة إياهم، ومشجعة لهم للقيام بأعمال العنف والاضطراب والتخريب، مما نتج عنه سفك الدماء وضياع الممتلكات وزعزعة الاستقرار والأمن في ذلك الجزء من القطر – وكما أسلفنا أيضاً كانت الحكومة الوطنية تعامل هذه الهيئات التبشيرية الأجنبية بالتسامح واللين آملة أن تثوب إلى رشدها، وأن تسلك المسلك الذي يقره الدين الذي تدعو إليه، ولكنها حسبت التسامح ضعفاً، واللين تردداً، فلم يحتكموا إلى عقولهم، واستمروا في أعمالهم التخريبية في غير ما تقدير لما لاقوه من عطف وحسن معاملة، وإفساح المجال لهم من غير قيد أو شرط وإتاحة كل الإمكانيات والتسهيلات لهم لينصرفوا إلى تأدية رسالتهم الدينية السامية، ولكنهم تمادوا في نشاطهم المعادي فغرروا بالمواطنين السذج البسطاء باسم الدين ودبروا المؤامرات وحاكوا الخطط التي كانت نتيجتها الاضطرابات وأعمال العنف والتخريب بالمديريات الجنوبية.

وهنا كان لزاماً على الحكومة أن تسرع وتضع حداً حاسماً لوقف نشاط هذه الهيئات التبشيرية الأجنبية وأعمالها التخريبية التي كادت أن تؤدى بوحدة البلاد وتقضى على مقومات النظام وهدم أركان الاستقرار – وعليه فقد اضطرت الحكومة إلى إصدار قرارها بإبعاد جميع القساوسة والمبشرين الأجانب من المديريات الجنوبية بعد أن عجز التساهل والتسامح واللين.

جاء في خطاب السيد وزير الداخلية أمام المجلس المركزي صبيحة اليوم الرابع من مارس سنة 1964م في هذا الصدد حيث أكد «أن

الحكومة حريصة كل الحرص على كفالة حرية العقيدة في طول البلاد وعرضها، وعلى رعاية حق كل مواطن من المواطنين في ممارسة شعائره المقدسة وصلواته الدينية من غير تدخل أو إرهاب، فذلك حق طبيعي، ومشاع، نحترمه في تقدير، ونجله في إخلاص، ونصونه في غير تردد لأننا نعلم علم اليقين أن الدين يمثل ضرورة اجتماعية لا غنى للناس عنها في مجتمعهم الإنساني بأسره، يستلهمون مبادئه ويستنيرون بهديه وتعاليمه. ولكننا حريصون الحرص كله أن يظل الدين كما أراد له ربه أن يكون مصدر قوة وإخاء ومحبة. لا ظهير عدوان وكراهية وبغضاء، وأن يكون مصدراً قوياً ومتيناً في الفرد وبناء الأمة لا سبباً في تكسيرها وهدمها أو عاملاً على تأخيرها وتخلفها. إن حرية العقيدة التي تكفلها قوانين البلاد وتقاليدها العظيمة والتي تعمل الحكومة على توفيرها وصيانتها لا تعنى استغلال السذج والبسطاء من المواطنين في الأرجاء المتخلفة من البلاد لتبذر في نفوسهم بذور التفرقة والفتنة، ولتحرضهم على الكراهية وارتكاب الجريمة بصورها المختلفة. وأنها لا تعنى الفوضى والتخريب أو العبث بالقانون وانتهاك سيادته وحرمته، الشيء الذي يعرض أمن البلاد إلى الخطر وسلامتها إلى الضرر وأنها حتماً لا تعنى التفريط في الواجبات الأساسية للحكومة أو الإهمال في المسئوليات الأولية للدولة»[34].

كما رصد تقرير وزارة الداخلية الذي نحن بصدده أهم ردود الأفعال التي جاءت في الصحف العالمية والإقليمية[35]. كما قام مكتب الاستعلامات المركزي برصد ردود الأفعال الخارجية لإبعاد المنظمات والهيئات التبشيرية ومنعها من العمل في السودان[36].

خاتمة:

من خلال عرضنا لتقرير وزارة الداخلية السودانية عن النشاط التبشيري في السودان خلال فترة الدراسة يتضح لنا بجلاء أن المؤسسات والمنظمات التبشيرية والإرساليات، قد قامت بدور رئيس في تأجيج حدة النزاع بين شمال السودان وجنوبه، وبذرت عوامل الفرقة والشتات بين أبناء الوطن الواحد، وغررت بالمواطنين البسطاء، وغرست في نفوسهم الحقد والغل والبغضاء تجاه الشمال، إذ أنها انفردت بتقديم خدمات التعليم والصحة والغذاء لأبناء الجنوب دون غيرهم، وزرعت الفتن فاندلعت الاضطرابات في الجنوب بين الفينة والأخرى، ونشأت الحركات الدينية المسلحة المتعصبة، وعندما رأت الحكومة الوطنية في عهد الفريق إبراهيم عبود أن هذه الإرساليات قد تجاوزت حدودها المسموح لها لها، وأنها تدخلت في سياسة الدولة، وضعت قانوناً للحد من نفوذ هذه الإرساليات في عام 1962م، وقد قوبل هذا القانون بالرفض من قبل

القساوسة والمبشرين والمنظمات الكنسية العالمية في تحد سافر لسياسة البلاد، فما كان من الحكومة إلا أن قامت بطرد القساوسة والمبشرين حفاظاً على وحدة البلاد وكرامتها ومنعاً للتدخل في شؤونها الداخلية.

لقد كان للإرساليات دور كبير في رسم سياسة الفصل المتفق عليها، ولذلك كان فصل جنوب السودان عن شماله في التاسع من يوليو عام 2011م نتيجة حتمية لهذه السياسات الكنسية.

المصادر والمراجع:

(1) أحمد أحمد سيد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى 2000م.
(2) حذيفة الصديق عمر الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان 1821 – 1889م، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، الطبعة الأولى، 1998م.
(3) روبرت كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، مراجعة حلمي شعراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، 2015م.
(4) ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، ط 10، مطابع سحر، جدة، المملكة العربية السعودية.
(5) عبد القادر إسماعيل، مشكلة جنوب السودان ودور الأحزاب السياسية 1947 – 1972م، القاهرة.
(6) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820 – 1885م، الناشر: مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان، الطبعة الثانية، 2002م.
(7) محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان، 1820 – 1885م، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947م.
(8) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، دار المعارف، القاهرة، 1970م.
(9) - مكي شبيكة، السودان عبر القرون، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ط2، 1965م.
(10) Gebriel Warburg, The Sudan Under Wingate, Administration in the Anglo-Egyptian Sudan 1899 – 1916, Frank Cass and Company Limited, London, 1970.

ثانياً: الدوريات والتقارير:

(1) حسان ربكان خلف، الإرساليات التبشيرية في السودان 1914 – 1964م، مجلة الملوية للدراسات التاريخية والآثار، العراق، المجلد الرابع، العدد الثامن، يونيو 2017م.
(2) محمود خليل حسن، دور الاستعمار والإرساليات في مشكلة جنوب السودان، مجلة الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، العدد السادس 1401هـ/ 1990م.
(3) وزارة الداخلية السودانية (تقرير مطبوع على الآلة الثانية عن الأسباب التي أدت إلى طرد المبشرين والقساوسة الأجانب من مديريات السودان الجنوبية – مارس 1964م)، تقرير محفوظ بمكتبتي الخاصة.

الملحق رقم (1)

ردود أفعال وسائل الإعلام العالمية عن طرد المنظمات الكنسية من السودان

اسم الجريدة أو المجلة	البلد الذي تصدر فيه	تاريخ نشر المقال	ملخص المقال
1) ديلي نيشن 2) يوغنده نيشن 3) يوغنده ارقوس	يوغنده " "	1962/12/28 " "	نشرت حديث مع القس داؤدس أحد المبعدين الذي ذكر أن السودان يباشر دكتاتورية عسكرية واضطهاد ديني ولوني وأن تلك السياسة سوف تؤدى إلى اضطرابات عنيفة في الجنوب كما ذكر أنه ليس هنالك عدل وأن الطريقة الوحيدة لتصحيح الوضع هو إعلام الرأي العالمي بالوضع في السودان واختتم مقاله بأن المسيحيين في الجنوب سوف يزدادوا صلابة ولن يضعفوا لأن مبشريهم أبعدوا
4) ايست افريكان استاندرد	يوغنده	1962/12/28	ذكر القس داؤدس أيضاً أن الجنوب يعج بالبوليس السري والجنود المسلحين وأن عملية الطرد جاءت نتيجة للهجوم الذي تشنه قوات الحكومة على المسيحية
5) التمبو	إيطاليا	1963/1/4	تقول أن سلطات الفاتيكان قد أصابها القلق الشديد عند سماع أنباء طرد المبشرين وللسياسة الدينية التي تنتهجها حكومة السودان وأنها قد اخطرت الحكومة الإيطالية لتتدخل وتتصل مع حكومة السودان ملفتتة النظر لبحث الموضوع بالطرق الدبلوماسية

اسم الجريدة أو المجلة	البلد الذي تصدر فيه	تاريخ نشر المقال	ملخص المقال
6) كاثوليك نيوز	نيويورك	1963/1/17	تقول أن نشر الدين المسيحي في السودان أصبح غير مرغوب فيه وأن الحكومة قد فرضت رقابة صارمة على القسس لمحو المسيحية من السودان غرضها في ذلك أسلمة كل جنوب السودان وأنها رأت في الآونة الأخيرة على طرد المبشرين دون تقديمهم للمحاكمة وأن حكومة السودان تستخدم المعونات التي تدفعها لها حكومة الولايات المتحدة في محاربة المسيحية وأن سكان الجنوب يخشون الشماليين العرب الذين كانوا يمارسون تجارة الرقيق
7) كاثوليك فرجينيان	فرجينيا أمريكا	1963/1/25	ذكرت أن البابا قد تسلم أنباء طرد المبشرين بكثير من الامتعاض والحزن
8) تنجانيقا استاندرد	تنجانيقا	1963/5/6	كتب القس سلون يقول أن الحكومة عملت على التفريق بين المبشرين الذين دخلوا السودان كمبشرين والذين دخلوا كمعلمين لإعطاء أمر طرد المبشرين القانونية اللازمة وإلا لماذا طرد بعض المبشرين الذين لم يعملوا بالتعليم قبل ذلك ثم لماذا تركت الحكومة المبشرين الذين يعملون بالشمال

اسم الجريدة أو المجلة	البلد الذي تصدر فيه	تاريخ نشر المقال	ملخص المقال
9) قلاسجو اورزيرفر 01/ كاثوليك هيرالد	لندن	1963/3/29„	نشرت صورة للقس ترفيلا وذكرت الحالة السيئة التي وصل بها لندن بعد أن وضع بالسجن ثلاثة شهور وأطلق سراحه لعدم ثبوت الاتهام ضده ذكرت الجريدة أن ترفيلا وضع بالزنزانة مع أربعة عشرة شخصاً منهم من قام بتعميرهم وأن ثلاثة من السجانة قد اتهموا بتقديم القهوة له قد فصلوا وغرموا
11) ربورتر	شرق أفريقيا	1963/1/5م	ذكرت أن حوالي 23 مدرسة قد حولت إلى خلاوي لتدريس الإسلام بغرض نشره في الجنوب وأن السلطات قد أجبرت الطلبة الذين كانوا يدرسون في مدارس التبشير على الانضمام للمدارس الإسلامية للتخرج كمدرسين لنشر الدعوة وأن شعور الكراهية للعرب في ازدياد مستمر وأن المبشرين الذين طردوا قد انذروا بأنهم سوف يبعدون في حالة حدوث أية اضطرابات أو عصيان للأوامر
21) ذا مسنجر	السودان	1957/2/15	تقول أن مدارس الكاثوليك قد إنشئت بتضحيات كبيرة لتعليم أبناء المسيحيين وأنه من واجب الآباء الديني أن يرسلوا بأبنائهم للدارسة في المدارس الكاثوليكية كما تصر على ذلك تعاليم الكاثوليك وهذا الواجب يحتم أن تكون لديهم مدارس كاثوليكية خاصة بهم وأن عليهم أن يصروا على ذلك يستطرد المقال فيذكر أنه في هذا الوقت الذي تدعي فيه الدولة تسلم إدارة التعليم نريد أن نوضح في جلاء أن أي كاثوليكي لا يمكن أن يقبل مثل هذا الادعاء. لقد أعطى المسيح الكنيسة الكاثوليكية الحق في تعليم بني الإنسان وأن الآباء المسيحيين لهم نفس الحق في تعلم أبناءهم وأن على الدولة أن تحترم تلك الحقوق

اسم الجريدة أو المجلة	البلد الذي تصدر فيه	تاريخ نشر المقال	ملخص المقال
31) تريفيزو	إيطاليا	1957/5/12	تقول أنه عندما علم البابا قرار الحكومة القاضي بتسلم إدارة التعليم في الجنوب أصدر أوامره لمحاربة حكومة السودان التي ارتكبت جرماً كبيراً في حق الكنيسة وسكان الجنوب
41) ذا بايلوت	بوسطن – أمريكا	1957/6/1	حاولت المجلة إيهام القارئ بأن قرار الحكومة يعنى في طياته المحاولة للقيام بهجوم دعائي مخطط الغرض منهم إدخال الإسلام في الجنوب ومحاربة المسيحية حتى يمكن تقوية الدعوة للسودان الموحد أوردت الجريدة بعض الإدعاءات المغرضة للتدليل على صدق قولها وهي لا ترقي كدليل يمكن أن يؤخذ به

الملحق رقم (2)

ردود الأفعال الخارجية لإبعاد المنظمات والهيئات التبشيرية ومنعها من العمل في السودان:

رصدت النشرة التي يصدرها مكتب الاستعلامات المركزي العدد (262) بتاريخ 1964/2/19 بعض ردود الأفعال التي صدرت من بعض الصحف الغربية مثل التايمز وصحيفة الواشنطن بوست وذلك على النحو التالي[37]:

كتب (E.S Jenkins) في صحيفة التايمز مقالاً يعقب فيه على تعليق الاسقف جيرالد ماهون حول افتتاحية التايمز عن الأوضاع في السودان.

يقول E.S Jenkins

سيدي المحرر

- بالإضافة لخطاب الأسقف جيرالد ماهون عن حالة المسيحيين الراهنة في السودان، هل لي أن أثير الانتباه بأن حقيقة طرد المبشرين جاء كآخر عمل من عدة إجراءات وجهت ضد الجالية المسيحية.
- ففي سنة 1962 وضعت لائحة لهيئة التبشير تفرض قيوداً على نشاط المبشرين، وأعقب ذلك سودنة مدارس الإرساليات، وإلزام تسجيل الأطفال المسيحيين في مدارس المسلمين، ويجئ الآن بعد هذا كله طرد المبشرين!!
- أن كل المسيحيين قد عانوا كثيراً إلا أن حالة الكاثوليك منهم تدعو

إلى الشفقة الآن!! (وعدد الكاثوليك في الجنوب 400,000 شخص أي حوالي ثلثي السكان المسيحيين في الجنوب).

- كل هؤلاء ينتشرون في مساحة قدر مساحة فرنسا وألمانيا، وقد ترك لهم مطران سوداني واحد وما بين 25 إلى 30 شخصاً من خدمة الدين المسيحي.
- وعن مدارس اللاهوت فقد طردت هيئات تدريسها في السنوات الأخيرة وبالرغم من الرجاء المتكرر للسماح للكنيسة بفتح مدارس لتستوعب الكثيرين من السودانيين الذين تقدموا بطلباتهم للدخول في المسيحية، فإن ذلك الرجاء قد رفض.
- لقد عبر مبشر «ثمانيني العمر» عبر عن رغبته في البقاء بالجنوب قائلاً: «لقد أردت أن أموت هناك، ولكنهم ركلونا خارج القطر».
- ويقول هذا المبشر ذو الثمانين عاماً «عندما وصلت إلى الجنوب لم تكن هناك منازل، ولا مدارس، ولا طرق، ولكنه الآن يختلف تماماً، ولكنهم مع ذلك يسمونا بالمجرمين».
- ويقول الكاتب كلنا يقدر مشاكل الحكومة السودانية التي ترمى لتوحيد الأفريقيين والعرب في داخل إطار أمة واحدة، ولكن السؤال الذي نوجهه لأعضاء هذه الحكومة هو هل أن عملهم في جنوب السودان يمكن أن يؤدى إلى هذا الذي يريدون؟..

-

المخلص:

E.S Jenkins

ELM CRFT ST SAVIOUR'S ROAD, BATH 2,

نشرت صحيفة (الواشنطن بوست) الصادرة بتاريخ 1964/2/29 وهي كبرى الصحف في العاصمة الأمريكية هذه الرسالة للمستر (WARREN HOWE) مراسل الصحيفة بداكار:

- «إن قرار حكومة السودان طرد ما تبقى من مبشرين (300 مبشر) من جنوب البلاد يعكس قوة الحركة الانفصالية المتزايدة، كما يعتقد المراقبون.
- أن هذه القضية السودانية الشائكة ستناقش حتماً في مؤتمر الذروة الأفريقي الثاني الذي من المقرر أن يعقد في لاغوس في الربيع.
- لقد ظل خمسة ملايين زنجي غير مسلم، والذين يشكلون أربعين بالمائة من سكان السودان، والذين يعيشون في الجزء الثالث من

البلاد، ظلوا يكافحون منذ عام ضد الإسلام القهري الذي تفرضه الحكومة، وهي حكومة عربية كلها فيما عدا وزيراً واحداً.

- ولقد دعا هؤلاء الزنوج الدول الأفريقية للتوسط مع حكومة الخرطوم لوضع حد للتمييز العنصري والديني، ولكن الدول الأفريقية لم تحاول التدخل لتصحيح الوضع لأن مرتكب الجناية هو حكومة وطنية!!
- والآن فإن زعامة الزنوج المسيحية – وأغلبهم وثنيون – يحاولون إقامة دولة زنجية تتكون من المديريات الثلاث، ويطلقون على أمتهم اسم (آزانيا) وهو اسم مملكة أفريقية قديمة في تلك المنطقة.
- وزعيم الثورة هو وليام دينج الكاثوليكي. وحزبه يسمى الحزب السوداني الوطني الأفريقي، ورئاسته في نيروبي وكينيا. والجناح النشط في (حزب سانو) يسمى (انيانيا)، وهو اسم حشرة ذات لذعة قاتلة.
- وقد أغلقت منطقة الحرب – وهي الاستوائية، وبحر الغزال وأعالي النيل – أغلقت في وجه الزوار العاديين لأكثر من سنة. وقوافل الحركة تسير تحت الحراسة المسلحة. وأغلقت المدارس المسيحية. والمسيحيون الذكور الذين قبض عليهم – بما فيهم الكبار – (ختنوا) بالقوة. أما النساء المسيحيات فقد أصبحن محظيات للمسلمين.
- والسجون مليئة، وعدد الموتى أصبح عالياً حسبما يقول المبشرون الذين هربوا أو أبعدوا وهناك كتيبتان من جانب الحكومة. أما الثوار فيستعلمون أسلحة بدائية.
- ويعيش اللاجئون السودانيون الزنوج في معسكرات في يوغندا وكينيا والكنغو. ويدعى حزب (سانو) بأن أنصاره يبلغون خمسين ألفا. وقد حكم على جوزيف أودوهو، نائب دينج، بالسجن تسعة أشهر في يوغندا بتهمة إثارة الاضطرابات في (دولة صديقة) ولكن الشعب في يوغندا احتج. وتتوقع صحف شرق أفريقيا إطلاق سراحه بشروط.
- وتدعى حكومة السودان بأن الإرساليات قد شجعت ثورة الزنوج. وتنكر الضغط.
- أن للسودان نظاماً أشبه بالنظام البرتغالي في أفريقيا، حيث يستطيع الزنجي أن يصبح مواطناً كاملاً إذا تمذهب بالدين الرسمي وعاش في مستوى الطبقة الحاكمة. وقد رفضت السلطات العسكرية، التي

يرأسها المارشال إبراهيم عبود، الرئيس، أن تستجيب لأدنى مطلب للثوار وهو استفتاء حول مصير منطقة الزنوج.

- إن إسقاط (الأفريقيين) الناجح لمجموعة تسمى (العرب) في زنجبار، بالرغم من أن السلطان عربي عماني، قد شجع الثورة السودانية، كما تقول التقارير من منطقة في مساحة تكساس.
- ويقول أحد الدبلوماسيين، وقد كان مؤخراً في الخرطوم (ليس هناك مكان في العالم حيث يصبح فيه من الأفضل ألا يولد المرء زنجياً سوى السودان. أن جنوب أفريقيا تعتبر نزهة بالنسبة للسودان. ومن السخرية أن اسم القطر، بلاد السودان، يعنى بلا السود.
- أن تقريراً سويسرياً حديثاً يصف الموقف بأنه (إبادة عنصرية) ويقارن التقرير أيضاً أساليب أنانيا مع أساليب الماوماو الوحشية. وقد دان كل من دينج واودهو علناً أعمال انيانيا ضد جنود وموظفي الحكومة.
- في حقبة ما قبل الاستعمار كانت العلاقات بين العرب والزنوج علاقات قائمة على تجارة الرقيق.
- أن تقارير الإنجليز الاستعمارية تتحدث عن الزنوج وتصفهم بأنهم القطاع الديناميكي في الشعب ولكن العرب لديهم درجة أعلى من التعليم والتنظيم.
- لقد كان السودان يحكم حكماً ثنائياً بواسطة الإنجليز والمصريين تحت سيادة بريطانيا حتى سنة 1959م (هكذا كتبها الكاتب) حينما أصبح السودان أول دولة أفريقية تحصل على استقلالها.

المصادر والمراجع:

1. انظر: مكي شبيكة، السودان عبر القرون، دار الثقافة – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 6991م، ص 19 – 39، 69 وما بعدها، محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 0281 – 5881م، الناشر مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان الطبعة الثانية، 2002م، ص 73 – 83، 93- 04، محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان 0281 – 5881م، دار الفكر العربي، القاهرة، 7491م، ص 91 – 02، روبرت كوينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب 5102م، ص 82 – 92، 13.
2. انظر: أحمد أحمد سيد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 0002م، ص 472.
3. المرجع نفسه، ص 572.
4. أحمد أحمد سيد أحمد، المرجع السابق، ص ص 472 - 572.
5. المرجع نفسه، ص 272.
6. المرجع نفسه، ص ص 272 - 372.
7. حسان ربكان خلف، الإرساليات التبشيرية في السودان 4191 – 4691م، مجلة الملوية للدراسات التاريخية والآثارية – العراق، مجلد (4)، العدد (8)، يونيو 7102م، ص 641.
8. المرجع نفسه والصفحة.
9. حسان ربكان خلف، المرجع السابق، ص 641.
10. المرجع نفسه، ص 741.
11. حسان ربكان خلف، المرجع السابق، ص 741.
12. * انظر: Gabriel Warburg, The Sudan Under Wingate Administration in the Anglo-Egyptian Sudan 1899 – 1916 (Missionary activities in the Northern Provinces) P. 112 – 117.
13. انظر: محمود حسن خليل، دور الاستعمار والإرساليات في مشكلة جنوب السودان، مجلة الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، السعودية، العدد السادس 1041هـ/ 0991م، ص 04، 14، 24، عبد القادر إسماعيل، مشكلة جنوب السودان (دور الأحزاب السياسية 7491 – 2791م)، ص 44، Gabriel Warburg, The Sudan Under Wingate, OP. Cit., P. 118 – 119.
14. محمود حسن خليل، المرجع السابق، ص 14.
15. انظر: عبد القادر إسماعيل، مشكلة جنوب السودان، ص 44، Gabriel Warburg, The Sudan Under Wingate, OP. Cit., P. 118 – 119.

16. انظر: حسان ربكان خلف، المرجع السابق، ص 251.
17. المرجع نفسه، ص 251.
18. ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، مطابع سحر، جدة، ط(01)، ص 922.
19. انظر: حذيفة الصديق عمر الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان (1281 – 9881م)، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، ط 8991م، ص 02.
20. Gabriel Warburg, The Sudan Under Wingate, OP. Cit., P. 121.
21. محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، دار المعارف، القاهرة، 0791م، ص ص 44 – 54.
22. وزارة الداخلية السودانية، (وثيقة) مذكرة عن الأسباب التي أدت إلى إبعاد المبشرين والقساوسة الأجانب من مديريات السودان الجنوبية، مارس 4691م، ص 2.
23. مذكرة وزارة الداخلية السودانية، (4691)، ص 2 – 3.
24. مذكرة وزارة الداخلية السودانية، (4691)، ص 5.
25. مذكرة وزارة الداخلية السودانية، (4691)، ص 5 – 6.
26. المرجع نفسه، ص 7.
27. المرجع نفسه والصفحة.
28. مذكرة وزارة الداخلية السودانية، (4691)، ص 01.
29. * أرى أن حادثة إلقاء المصحف على الأرض من قبل الأب أوغستينوا تعد واحدة من كبريات الأحداث والأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الهيئات التبشيرية في السودان تجاه الشعور الإسلامي السوداني الذي كان يمكن تعبئته بشكل يؤدى إلى ما لا يحمد عقباه من قبل المواطنين تجاه المنظمات الكنسية ولكن يبدون أن الحكومة تعاملت بسياسة ضبط النفس، والنفس الطويل إلى أن فاض الكيل وتم طرد هذه المنظمات جملة واحدة.
30. مذكرة وزارة الداخلية السودانية، (4691)، ص 01.
31. مذكرة وزارة الداخلية السودانية، (4691)، ص 41.
32. مذكرة وزارة الداخلية السودانية، (4691)، ص 51 - 61.
33. مذكرة وزارة الداخلية السودانية، (4691)، ص 61 – 71.
34. مذكرة وزارة الداخلية السودانية، (4691)، ص 81.
35. مذكرة وزارة الداخلية السودانية، (4691)، ص 81.
36. انظر: الملحق رقم (1) و (2).
37. مكتب الاستعلامات المركزي، جمهورية السودان، النشرة اليومية، (نسخة خاصة غير متداولة)، العدد (262)، بتاريخ: 91/ 3/ 4691م.